تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة - الإمارات العربية المتحدة نموذجا –

Arab experiences in measuring sustainable development

- The United Arab Emirates Model -

د/ ملاس حسيبة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)

mellashassiba@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019/11/16 ؛ تاريخ المراجعة : 30/ 10 /2019 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/31

ملخص :

تصاعد اهتمام مختلف دول العالم خلال العقدين الأخيرين بتحقيق التنمية المستدامة ، و أصبح من الضروري لكل دولة إعداد تقارير وطنية تحتوي على عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم الذي أحرزته في هذا المجال ، و على هذا الأساس اتجهت الدول العربية كغيرها من دول العالم نحو تبني خيارات جديدة من أجل تحقيق تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية و الاستقرار الدائم . و من بين التجارب الرائدة تجربة الإمارات العربية المتحدة ، و التي تجسدت خاصة من خلال خطط التنمية الطموحة المستندة إلى رؤية الإمارات 2021 .

حيث تضمنت هذه الرؤية عددا من المؤشرات الوطنية التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم الذي حققته الدولة في تحقيق التنمية المستدامة و مقارنتها بدول العالم الأخرى ، و هو ما يستدعي الوقوف عندها و إلقاء الضوء على أهم المحاور و الأولويات و المؤشرات التي تضمنتها ، و كذلك الوقوف على نقاط الضعف و التحديات التي تواجهها .

الكلمات المفتاحية : تنمية مستدامة، تجارب عربية ، قياس ، مؤشرات ، رؤية الإمارات 2021.

Abstract :

The interest of various countries of the world in the last two decades has increased with the achievement of sustainable development. It is necessary for each country to prepare national reports containing a number of indicates through which it can measure the progress which it has achieved in this field. On this basis, the Arab countries like other countries of the world have tended to adopt new options to achieve sustainable development that ensures continuity and permanent stability. One of the pioneering experiences is the UAE experience which is particularly embodied through ambitions development plans based on the vision of the UAE 2021.This vision included a number of national indicators through which progress can be measured by the state achieving sustainable development comparing with other countries , and it is necessary to stand up and shed the light on the most important priorities and indicators contained as well as to identify the weaknesses and challenges that face .

Keywords: Sustainable development, Arab experiences, Measuring, indicators, UAE vision 2021.

مقدمة :

كان الاعتقاد السائد حتى بداية السبعينات من القرن الماضي أن أي تنمية بمعناها الواسع و الشمولي لا يمكن لها أن تتم بتوافق مع الجوانب البيئية ، و أنه لا يمكن الجمع بين هاذين التوجهين ، على أساس أن أي مراعاة للجوانب البيئية سيكون حتما معيقا لسيرورة و نجاح التنمية ، كما أن أي نمو اقتصادي و اجتماعي سيكون بالضرورة مرفوقا بالإخلال بالجوانب البيئية و التوازن الحيوي .

و قد استطاع تقرير " مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 أن يغير هذا الاعتقاد إلى مفهوم و تصور جديد و هو ما يعرف بـــ " التنمية المستدامة " ، حيث أكد أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يجب ألا تكون على حساب الإضرار بالبيئة و إلا سيكون ذلك إخلالا بهذا المبدأ . كما طرحت التحولات الحديثة في الفكر التنموي مفهوم " الاستدامة " بهدف إيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي و المحافظة على البيئة ، فهذا النهج يرى أن التنمية الدائمة لا يمكن بلوغها إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها و تنفيذها مستدامة من الناحية البيئية و الاجتماعية كونها تحافظ و تشجع الموارد الطبيعية و البشرية التي تقوم عليها التنمية .

و على هذا الأساس اتجهت الدول العربية كغيرها من دول العالم نحو تبني خيارات جديدة من أجل تلبية المتطلبات و الحاجات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها سعيا إلى تحقيق تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية و الاستقرار الدائم ، و من بين الدول التي أضحت تمثل محورا للنقاش الحديث دول الخليج العربي ، فهذه الدول بتوجهاتها و استراتيجياتها التنموية الجديدة أصبحت نماذج رائدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة و بلوغ الرفاه الاجتماعي لمجتمعاتها .

و تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة و التي هي محور هذه الورقة البحثية من بين التجارب المتميزة في تطبيق مفهوم الاستدامة ، و يتجلى ذلك من خلال الخيارات التي تبنتها خاصة في الفترة الأخيرة ، و ذلك سعيا منها إلى النهوض بمواردها الاقتصادية لأجل تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع الإماراتي . فبعد مضي قرابة نصف قرن فقط من قيام الدولة ، أضحت تجربتها في قياس التنمية المستدامة تجربة رائدة تستحق الدراسة ، و التي تكللت بتبوؤها لمراكز متقدمة عالميا في هذا المجال ، و شكلت القفزات النوعية التي حققتها الدولة مصدر الهام لشعوب العالم ، و هو ما يستدعي الوقوف عندها و إلقاء الضوء على أهم المحاور و الأولويات و المؤشرات التي تضمنتها هذه الرؤية ، و كذلك الوقوف على نقاط الضعف و التحديات التي تواجهها .

1) التنمية المستدامة مفهومها ، أبعادها و مؤشرات قياسها :

1-1) مفهوم التنمية المستدامة : التنمية المستدامة هي مصطلح أممي (صادر عن هيئة الأمم المتحدة) يهدف إلى تطوير موارد الكوكب الطبيعية و البشرية ، و تجويد التعاطي الاقتصادي - الاجتماعي معها ؛ شريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها (Anctil ; Diaz ; et Gagnon-Légaré, 2016).

و قد ظهر هذا المفهوم لأول مرة و تمت صياغته من خلال تقرير " **مستقبلنا المشترك** " الذي صدر عام **1987** عن " **اللجنة العالمية للتنمية و البيئة** " ، و هو تقرير شرع في إعداده سنة **1983** بعد تشكيل هذه اللجنة برئاسة رئيسة وزراء النرويج " **غرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland** " و عضوية 22 شخصية من النخب السياسية و الاقتصادية الحاكمة في العالم و ذلك بقرار من **الجمعية العامة للأمم المتحدة** (قادري، 2013) .

و في سنة **1989** اتخذت الجمعية العامة قرارا بعقد المؤتمر العالمي للتنمية " **مؤتمر قمة الأرض**" في مدينة **ريوديجانيرو بالبرازيل** في الفترة الممتدة من **03** إلى **04 جوان 1992** ؛ أين تم اعتماد مفهوم التنمية المستدامة رسميا ، و جرى فيه التفاوض حول ثلاث اتفاقيات دولية تخص موضوع البيئة ، و هي : اتفاقية تغير المناخ ، و اتفاقية التنوع الحيوي و اتفاقية مكافحة التصحر ، حيث اختتمت أعمال المؤتمر بتوقيع أزيد من **150** دولة على هذه الاتفاقيات (الهيتي، 2014

و تختلف تعاريف التنمية المستدامة باختلاف أراء و اتجاهات المفكرين و الباحثين ، و تم تصنيف هذه التعاريف إلى أربع مجالات أساسية و ذلك حسب الموضوع المراد بحثه :

أ - المجال الاقتصادي : تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية السعي إلى خفض كبير و متواصل في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية ، و إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك و الإنتاج ... ، و عليه فهي تعرف على أنها " عملية إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البيئية ، أو تحسينها لكي تتمكن

الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل " ، أما بالنسبة للدول الفقيرة فهي تمثل توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا **(** المجلس الأعلى للتعليم، د.ت) .

ب - المجال الاجتماعي و الإنساني : يقصد بالتنمية المستدامة " العمل على بلوغ استقرار النمو السكاني و وقف تدفق الأفراد إلى المدن من خلال تحسين و تطوير مستويات المعيشة و الخدمات الصحية و التعليمية في الأرياف و تحقيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية ".

جـــ - المجال البيئي : حيث تمثل التنمية المستدامة في نظر البيئيين " عملية حماية المصادر الطبيعية و الزراعية و الحيوانية و الموارد المائية ، من الاستخدام العشوائي و ترشيد استغلالها و المحافظة عليها " .

د - المجال التقني : و هنا تعني التنمية المستدامة كل تنمية تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة القائمة على استخدام أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد الطبيعية التي ينتج عنها أقل حد من الملوثات الحابسة للحرارة و المضرة بالبيئة . (كربالي؛ وحمداني، 2010)

و لهذا فقد أشارت رئيسة وزراء النرويج **" غرو هارلم برونتلاند "** في محاضرة لها عام 1986 ، إلى أن التنمية المستدامة تتطلب ما يلي :

- **أولا :** مكافحة الفقر .
- **ثانيا :** الحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد و تحسينها .
- **ثالثا :** توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية و الثقافية .
- **رابعا :** تضمين الاعتبارات البيئية و الاقتصادية في عملية صنع القرار و ذلك على كافة المستويات.(حنيش؛ و بوضياف، 2018)

كما عرفها البنك الدولي على أنها عبارة عن عملية متعددة الأبعاد تتحدد من خلال خمسة مكونات رئيسية هي :

- **رأس المال النقدي :** و الذي يتجسد في الإدارة المالية و التخطيط الاقتصادي الملائمين .
- **رأس المال المادي :** و يشمل البنى التحتية ، كالمطارات و الموانئ و محطات توليد الطاقة ، و الطرق و غيرها ....
- **رأس المال البشري :** و الذي يشمل الرعاية الصحية و مستويات التعليم و التكوين اللازمة للأفراد .
- **رأس المال الاجتماعي :** و يتمثل في قدرات و مهارات الأفراد و المؤسسات و العلاقات التي تحدد طبيعة هذه العلاقات
- **رأس المال الطبيعي :** و هو قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها الخدمات الطبيعية كجودة الهواء و جمال المناظر و غيرها .... (الخواجة، 2006)

و من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة هي عملية تشتمل على محورين أساسيين هما : التنمية كعملية للتغير و الاستدامة كبعد زمني ، و تأسيسا على ذلك يمكن تعريفها على أنها " عملية تعبر عن الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية و البشرية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق الاحتياجات الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية و المقبلة " ، فهي لا تقتصر على واحد من الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها ، بل تشمل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و غيرها... ، و تعمل على النهوض بالموارد الطبيعية و البشرية و ترشيد استغلالها و مراعاة البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في الانتفاع بها .

1-2) أبعاد التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها : لقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تتضمن نحو 130 مؤشرا مصنفة إلى أربع أبعاد رئيسية هي :

أ - البعد الاقتصادي : تهدف التنمية المستدامة في البلدان الصناعية إلى إجراء تخفيضات مطردة في مستويات و أنماط استهلاك الطاقة ؛ من خلال إحداث تحسينات في كفاءة الاستخدام أو من خلال تغيير أنماط المعيشة ؛ بالإضافة إلى الحيلولة دون تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية . حيث تقع على هذه الدول مسؤولية مضاعفة في هذا المجال راجعة

لاستهلاكها المتراكم في الماضي للموارد الطبيعية و الطاقوية و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة من جهة ، و من جهة أخرى لامتلاكها الموارد المالية و البشرية و الفنية الكفأة و بالتالي قدرتها على توجيه اقتصادياتها لحماية النظم الطبيعية .

أما بالنسبة للدول النامية فان التنمية المستدامة تسعى في بعدها الاقتصادي إلى تكريس كافة الموارد و الإمكانيات المتاحة لأغراض التحسين المستمر لمستويات المعيشة ، و التخفيف من معدلات الفقر ، و الحد من التفاوت المتنامي في الدخل ، و غيرها....(بن الطاهر، 2012)

ب – البعد الاجتماعي : إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية اجتماعية تهدف إلى تحسين مستويات الرعاية الصحية و التعليم ، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتها ، و إرساء العدالة الاجتماعية و الإنصاف و المساواة بنوعيها (أي إنصاف الأجيال القادمة و أخذ مصالحها بعين الاعتبار ، و الإنصاف بين من يعيشون اليوم من البشر و لا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية و الخدمات الاجتماعية) ، بالإضافة إلى المحافظة على التنوع الثقافي ، و الحراك الاجتماعي في كل المجتمعات ، و ضمان الاستدامة الاجتماعية و توسيع خيارات الإنسان لأن تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى العمل على الازدهار و التفتح الكامل للقدرات المختلفة و اهتمامات و تطلعات كلا الجنسين.

و قد نص تقرير مستقبلنا المشترك على أهمية البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة ، و أكد أن مسألة النظر لسكان الأرض بصفتهم مجرد أعداد فحسب يعني تجاهل قضية مهمة هي أن الناس أنفسهم يمثلون مورد إبداعي ، و هذه القدرة على الإبداع تعتبر مصدر قوة على المجتمعات المحافظة عليها و تنميتها ، و من أجل ذلك ينبغي على هذه المجتمعات تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية سليمة و رعاية صحية و تعليم جيد لأن يصبحوا أكبر قدرة و إبداعا و مهارة و إنتاجا و أفضل استعدادا على معالجة المشكلات و الانخراط في التنمية المستدامة و المساهمة فيها.

جـــ – البعد البيئي : تسعى التنمية المستدامة في بعدها البيئي إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية الموجودة على سطح الأرض و خاصة تلك القابلة للنفاذ و هذا من أجل ترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة ، بالإضافة إلى مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات ، و الحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله .

حيث ينطوي هذا البعد على ضرورة حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الغذاء و التوسع في هذا الإنتاج لمواجهة الحاجات السكانية المتنامية باستمرار ، مع ضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها من هذه الموارد من خلال حماية الأغلفة البيئية الخمسة (الغلاف الجوي و المائي و الصخري و الحيوي و غلاف التربة) و المحافظة على خصوبة التربة الزراعية و عدم الإفراط في استخدام الأسمدة الكيميائية ، و تخفيف الضغوط البشرية و الحيوانية التي تشوه المحيط الحضري و تلحق الضرر بالغطاء النباتي و الغابي و المسطحات المائية المختلفة و غيرها ...، و هذا من خلال استحداث و تبني ممارسات تكنولوجية جديدة من شأنها المحافظة على الثروات الطبيعية و وضع حدود للاستخدامات المبددة لها .

د - البعد التقني (التكنولوجي) : تتطلب التنمية المستدامة ضرورة التحول إلى تكنولوجيا أنظف و أكفأ تقلل من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن ، مع ضرورة التعاون التكنولوجي بين البلدان الصناعية و النامية و الذي من شأنه أن يسد الفجوة بينها في هذا المجال و يزيد من الإنتاجية ، و أن يحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة ، و قد لعبت التكنولوجيا في السنوات الأخيرة دورا مهما في ذلك ، من خلال تعزيز أنشطة البحث و التطوير لتحسين أداء المؤسسات الصناعية خاصة في الدول المتقدمة (بن الطاهر، 2012).

حيث تطرح فكرة التنمية المستدامة ذاتها ضرورة القياس ، سواء كان ذلك بغرض صياغة السياسات و الخطط و تحديد الأهداف أم لتقييم النتائج المحققة في هذا المجال ، و بالرغم من انتشار هذا المفهوم في جميع أقطار العالم ؛ إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياسه . إذ تساهم هذه المؤشرات في تقييم

مدى تقدم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي ، و هو ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية و الدولية حول السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة .

و نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية المستدامة فان مؤشرات قياسها قد عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية و الثقافية و البيئية و التقنية و غيرها....

و تستخدم المؤشرات لغرضين أساسيين هما :

- **أولا :** تحديد حجم المشكلة .
- **ثانيا :** قياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها و تقييم الأداء أولا بأول و الوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى .

و على الرغم من الاستعمال المكثف لهذا المصطلح في الأدبيات المختلفة إلا أنه كثيرا ما يتم الخلط بين المؤشرات و الإحصائيات رغم وجود اختلافات بينها ، حيث تعبر المؤشرات عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة ، بينما تشير الإحصاءات إلى عرض لواقع ظاهرة معينة في وقت محدد و في شكل رقمي ، و من هنا يظهر أن المؤشرات لا تكتفي بعرض الوقائع فقط بل تمتد إلى تفسيرها و تحليلها في حين أن الإحصاءات تكتفي بعرضها (الحماقي ؛ و آخرون، د.ت)

و قد سعت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة منذ تشكيلها إلى وضع مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس مدى نجاح أي دولة في تحقيق التنمية المستدامة ، و ذلك وفق أسلوب و منهجية رقمية دقيقة ، حيث يشكل ذلك إضافة نوعية لأصحاب القرار في جميع دول العالم لتحليل خطواتهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و مراجعتها لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستدامة . و تتمحور هذه المؤشرات حسب أجندة القرن الحادي و العشرين التي حددتها الأمم المتحدة في :

أ - المؤشرات الاقتصادية :

و تشمل قضايا البيئة الاقتصادية و أنماط الإنتاج و الاستهلاك في الدول ؛ و منها :

- **البنية الاقتصادية :** حيث تقيم الأداء الاقتصادي للدول من خلال قياس معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ، و الميزان التجاري للدول ، و نسبة المديونية الخارجية و المحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة ، و مدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية .
- **أنماط الإنتاج و الاستهلاك :** حيث نجد أن معظم دول العالم كانت تتبع أنماط إنتاج و استهلاك غير مستدامة ، و التي تقوم على استنزاف الموارد بشكل غير مدروس و خاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى ، و تقيس مؤشرات الإنتاج و الاستهلاك مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج ، و معدل استهلاك الفرد للطاقة ، و كمية النفايات التي يتم تدويرها ، و غيرها ....

ب - المؤشرات المؤسسية :

- **الإطار المؤسسي :** و يشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع إستراتيجية وطنية لكل دولة ، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات العالمية في هذا المجال .
- **قدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة :** من خلال الإمكانيات البشرية و العلمية و الاقتصادية و السياسية.

جـ - المؤشرات الاجتماعية : و تعني توفير الظروف للدول و البشر حتى تتمكن من تحقيق :

- **المساواة الاجتماعية و عدالة توزيع الثروة و مكافحة الفقر :** و من المؤشرات التي تم اختيارها في هذا المجال : نسبة السكان تحت خط الفقر ، و مقدار التفاوت بين الفئة الأغنى و الأفقر في المجتمعات .

- **الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع :** و خاصة في المناطق النائية و الأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة و الوبائية الناجمة عن تلوث البيئة ، من خلال قياس : العمر المتوقع عند الولادة ، معدلات وفيات الأمهات و الأطفال ، مستوى الرعاية الصحية الأولية ....
- **التعليم :** و هو السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع ، و ذلك من خلال إعادة توجيهه نحو سبل التنمية و مجالاتها ، و زيادة فرص التدريب و توعية الطبقات الفقيرة بأهميته . و من مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول : نسبة الأمية ، و مدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم ، نسبة الإنفاق على التعليم و البحث العلمي ....
- **السكن و السكان :** حيث يؤثر النمو السكاني السريع و حركات الهجرة نحو المدن على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة ، و يؤدي إلى فشل التخطيط الاقتصادي و العمراني ، و قد تم اعتماد عدة مؤشرات في ذلك أهمها : معدل النمو السكاني ، و نصيب الفرد من الأبنية العمرانية .
- **الأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم :** و ذلك من خلال تحقيق الديمقراطية و إرساء السلام الاجتماعي ، و عادة ما يتم قياس ذلك بمؤشر نسبة الجرائم في المجتمع .

د- المؤشرات البيئية : تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة ، و منها :

- **التغيرات في الغلاف الغازي للأرض ، و الاحتباس الحراري و ثقب الأوزون و مواجهته :** و التي تقاس بمؤشر مدى جودة الهواء و نسبة الغازات الدفيئة
- **استخدامات الأراضي و حمايتها من التدهور البيئي ، و مكافحة التصحر و وقف الزحف العمراني ، و حماية الغابات و حسن تسييرها و إدارتها ، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي و الرعوي :** و يقاس ذلك بعدة مؤشرات من ضمنها مؤشر نسبة المناطق المحمية و الغابية ، و مؤشر صافي خسائر الغابات ، و مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي ، و غيرها....
- **حماية المسطحات المائية من خلال وقف طرق الصيد البحري الجائر ، و تنمية الثروة السمكية ، و حماية تنوعها إضافة إلى التصدي لمشكلة ارتفاع منسوب مياه البحار التي تهدد بإغراق الكثير من الجزر و المناطق الساحلية :** و التي تقاس بمؤشر قياس متوسط الحموضة البحرية ، و مؤشر نسبة تغطية المناطق البحرية المحمية ....
- **حماية مصادر المياه العذبة** ، و التي تقاس بمؤشر نصيب الفرد من المياه العذبة و كمياتها المتوفرة و جودتها. **(** المجلس الأعلى للتعليم، د.ت**)**

و في نفس السياق قامت اللجنة الإحصائية الأممية في دورتها الـــ 46 بتشكيل مجموعة من الخبراء اقترحوا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة ، تمت المصادقة عليه من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قمة التنمية المستدامة التي انعقدت في نيويورك في 25 سبتمبر 2015 . (تحويل عالمنا، د. ت).

حيث تضمن جدول الأعمال 17 هدفا و 169 غاية للتنمية المستدامة ، كما حدد 231 مؤشرا للقياس من شأنها تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى أدوات عملية لحل المشكلات ؛ عبر تحريك الحكومات و الأوساط الأكاديمية و المجتمع المدني و قطاع الأعمال ، و توفير بطاقات تقييم لمتابعة التقدم المحرز و ضمان تحقيق المساءلة ، و أن تكون وسيلة ناجعة لإدارة التحولات اللازمة و إرساء التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ؛ سعيا إلى تحقيق الأهداف المذكورة و المتمحورة حول ما يلي :

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله و في كل مكان .
2- القضاء التام على الجوع و توفير الأمن الغذائي و التغذية المحسنة ، و تعزيز الزراعة المستدامة .
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الأعمار .
4- ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع ، و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .
5- تحقيق المساواة بين الجنسين ، و تمكين المرأة .

6- ضمان توفير المياه النظيفة و خدمات الصرف الصحي و إدارتها إدارة مستدامة .
7- ضمان حصول الجميع و بأسعار معقولة على خدمات الطاقة النظيفة و المستدامة .
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد و الشامل و المستدام ، و العمالة الكاملة و المنتجة ، و توفير العمل اللائق للجميع .
9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، و تحفيز التصنيع المستدام و الشامل للجميع ، و تشجيع الابتكار.
10- الحد من أوجه عدم المساواة داخل المجتمعات و فيما بينها .
11- جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة و مستدامة للجميع و قادرة على الصمود .
12- ضمان وجود أنماط إنتاج و استهلاك مستدامة .
13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره .
14- المحافظة على المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام .
15- حماية النظم الايكولوجية البرية و ترميمها و تعزيز استخدامها ، و إدارة الغابات على نحو مستدام ، و مكافحة التصحر ، و وقف تدهور الأراضي و عكس مساره ، و الحد من فقدان التنوع البيولوجي و حمايته .
16- إرساء العدل و السلام لكافة شعوب العالم ، من خلال التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة من دون تهميش ، و تحقيق العدالة ، و بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة و شاملة للجميع على كافة المستويات .
17- تعزيز وسائل تنفيذ هذه الأهداف و تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

و قد أصبحت الأهداف الـــ 17 لجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة مرجعية مشتركة لكافة دول العالم التي من شأنها التأثير على الاستراتيجيات المستقبلية للتنمية و على الأهداف الواجب تحقيقها (الأمم المتحدة، 2017).

2) رؤية دولة الإمارات 2021 في قياس التنمية المستدامة : لقد حددت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ الإعلان عن قيامها في كانون الأول 1971 رؤى إستراتيجية واضحة و خريطة طريق محددة لتحقيق انجازات نوعية شاملة في شتى القطاعات الحيوية التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة بشكل مستدام ، و ضمان مستقبل راسخ لأجيالها (كليكوفسكي؛ و لوتسكييفيتش، 1985) ، و تجسد ذلك من خلال خطط التنمية الطموحة المستندة إلى رؤية الإمارات 2021 ، و التي ترتكز على أهمية تطوير الاقتصاد الوطني إلى نموذج يعتمد على المعرفة و الابتكار ، و توفير فرص العمل المميزة لأبناء الإمارات ، و المحافظة على الموارد الطبيعية و البيئية ، و تعزيز الموقع التنافسي للدولة في الأسواق العالمية (Courbage ;Freer ;Gervais ; et Gunet, Mai 2017).

و قد تضمنت أجندة هذه الرؤية - و التي عمل على إعدادها أزيد من 300 مسؤول في الحكومة - عددا من المؤشرات الوطنية في القطاعات الصحية و التعليمية و الاقتصادية و في مجال الإسكان و البنى التحتية و الخدمات الحكومية ، و تمتاز هذه المؤشرات بكونها بعيدة المدى و تقيس النتائج الرئيسية لأداء الأولويات الوطنية ، كما تعمل في معظمها على مقارنة مرتبة دولة الإمارات في المؤشرات الدولية للتنمية المستدامة بدول العالم المختلفة .

و قد قسمت هذه الرؤية إلى أربع محاور هي :

- **الاتحاد في المسؤولية :** من خلال التحلي بالطموح و المسؤولية ، و المشاركة بفاعلية في بيئة اجتماعية و اقتصادية دائمة التطور، و بناء مجتمع حيوي مترابط ، و ذلك استنادا إلى التلاحم الاجتماعي و القيم الإسلامية المعتدلة و التراث الوطني الأصيل.
- **الاتحاد في المصير :** من خلال ضمان تنمية متوازنة بين الإمارات السبع ، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية و المحلية ، و تكامل التخطيط و التنفيذ على المستوى الوطني في كافة المجالات ، إضافة إلى ضمان الأمن و الاستقرار ، و تعزيز مكانة الدولة و إبراز دورها كنموذج رائد على الساحة الدولية .

- **الاتحاد في المعرفة :** من خلال اعتماد اقتصاد معرفي متنوع و مرن ، تقوده كفاءات وطنية و تعززه أفضل الخبرات بما يضمن تنمية بعيدة المدى للإمارات ، إضافة إلى الاستفادة القصوى من الشراكات الاقتصادية العالمية ، مع الأخذ بالاعتبار إمكانية تحقيق النمو المتوازن اعتمادا على مصادر الطاقة المستديمة ، و خلق بيئة أعمال ريادية تديرها مهارات و كفاءات إماراتية .
- **الاتحاد في الرخاء :** من خلال التطلع إلى اعتماد أنظمة تعليم متطورة ، و تقديم خدمات صحية تتعدى مفهوم العلاج إلى الوقاية من الأمراض و الحفاظ على البيئة (المجلس الوطني للإعلام ، 2016) .

كما ارتكزت هذه الرؤية على 06 أولويات جرى العمل على تحقيقها تشمل :

- **خلق مجتمع متلاحم محافظ على هويته :** و ذلك بتوفير بيئة شاملة تدمج جميع فئات المجتمع ، و تحافظ على ثقافة الإمارات و تراثها و تقاليدها و تعزز من تلاحمها الأسري و المجتمعي .
- **خلق مجتمع آمن و قضاء عادل :** و تعزيز شعور كافة أفراد المجتمع بالأمان و الوصول بالدولة إلى مراتب متقدمة في الاعتماد على الخدمات الشرطية و الجاهزية لحالات الطوارئ ، و المحافظة على سلامة الطرق ، و تعزيز عدالة القضاء ،و الاستمرار في ضمان حقوق الأفراد و المؤسسات من خلال نظام قضائي عادل .
- **تحقيق اقتصاد معرفي تنافسي :** عبر تشجيع الابتكار و البحث و التطوير ، و تعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية ، و تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال و يعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات ، كما تهدف هذه الرؤية لأن تكون الإمارات من أفضل دول العالم في مجال ريادة الأعمال .
- **نظام تعليمي رفيع المستوى :** من خلال تجهيز كافة المدارس و الجامعات بالأنظمة و الأجهزة الذكية ، مع ضمان حق كل طالب في الاستفادة منها ، و العمل على سير كل المناهج و مشاريع الأبحاث عبرها ، بالإضافة إلى السعي لجعل أبناء الإمارات ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة ، و مهارات القراءة و الرياضيات و العلوم .
- **نظام صحي بمعايير عالمية :** و ذلك من خلال تعاون الدولة مع كافة الهيئات الصحية في الإمارات على إدارة كافة المستشفيات الحكومية و الخاصة وفق معايير وطنية و عالمية واضحة ، و ذلك من ناحية الخدمات المقدمة ، و جودة و كفاية الكوادر الطبية ، مع السعي إلى ترسيخ الجانب الوقائي و تخفيض معدلات الأمراض المزمنة .
- **بيئة مستدامة و بنية تحتية متكاملة :** من حيث جودة الهواء و المحافظة على الموارد المائية ، و زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة ، إضافة إلى الرفع من جودة البنية التحتية للمطارات و الموانئ و الطرق ، و تعزيز شبكات الكهرباء و الاتصالات لتصبح الإمارات في مقدمة الدول في الخدمات الذكية .

و سعيا لتحقيق هذه الأولويات تم وضع برامج و خطط عمل وطنية ترتبط بالنقاط المذكورة ، و على رأسها إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة التي أطلقت عام 2007 ، و التي تضمنت ستة قطاعات رئيسية ؛ هي التنمية الاجتماعية ، و التنمية الاقتصادية ، و العدل و السلامة ، و التطوير الحكومي ، و البنية التحتية ، و قطاع تطوير المناطق النائية . هذا إضافة إلى إنشاء العديد من اللجان الوطنية المعنية بمتابعة قضايا التنمية المستدامة في الدولة ، و كذلك هيئات و برامج كثيرة تصب في الاتجاه نفسه (المجلس الوطني للإعلام ، 2016).

و يمكن عرض و تحليل جملة المؤشرات الاقتصادية و المؤسسية و الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات ، مع توضيح نقاط القوة و الضعف كما يلي :

أ - المؤشرات الاقتصادية : تتسم بنية الاقتصاد الإماراتي بالقوة ، و هذا ما يعكسه ارتفاع مؤشر نسبة الاستثمار ، مع فائض في الميزان التجاري ، علاوة على انخفاض مؤشر نسبة المديونية الخارجية . و فيما يتعلق بأنماط الإنتاج و الاستهلاك ، تشير بياناتها إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك ، لاسيما استهلاك الطاقة ، و زيادة كمية النفايات الناجمة عن الأنشطة الصناعية و الزراعية و البناء و التشييد .

ب - المؤشرات المؤسساتية : و يشير تحليل المؤشرات المؤسسية إلى تقدم كبير، لاسيما بعد إطلاق إستراتيجية حكومة الإمارات عام 2007 كما تم تنفيذ كافة الاتفاقيات العالمية المصادق عليها في جوانب التنمية المستدامة . و لوحظ حصول تطور كبير في المؤشرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ؛ الأمر الذي يعزز مجتمع المعلومات في الدولة .

جـ - المؤشرات الاجتماعية : ارتفاع المستوى الصحي للفرد ، و هو ما يوضحه ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة ، كما أن جميع سكان الإمارات مشمولون ببرامج الرعاية الصحية الأولية ، و يحصلون على المياه المأمونة ، و ينتفعون بخدمات الصرف الصحي بنسبة 100 في المئة . هذا إلى جانب تعميم التعليم الابتدائي بالدولة ، و انخفاض نسبة التسرب المدرسي ، و ارتفاع معدل القدرة على القراءة بين البالغين.

د - المؤشرات البيئية : تم تسجيل تطور إيجابي في المعطيات الخاصة باستخدامات الأرض و الزراعة ؛ حيث ارتفعت نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات إلى إجمالي مساحة الأرض .

و تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأنه رغم التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في كثير من الجوانب ، فإن مستقبل التنمية المستدامة يواجه جملة من التحديات أهمها ندرة موارد المياه ، و انجراف التربة ، و انتشار النفايات و زيادة معدلات الانبعاث الغازي المرتفعة . بينما يقتصر التحدي المؤسسي في ضعف منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

3) آفاق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة : تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة على المدى البعيد إلى تحقيق بيئة مستدامة من خلال تحديد عدد من المؤشرات الوطنية التكميلية التي يمكن من خلالها قياس التطور المحقق في نوعية الحياة و مستوى المعيشة الذي وصلت إليه الإمارات ، و التقدم في كافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ؛ و ذلك استنادا إلى الأهداف العامة لجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة من جهة ، و توافقا مع الوضع المحلي و الإمكانات المتاحة و القدرة على التنفيذ من جهة أخرى ، حيث تواجه الدولة تحديات في محاولة الوصول إلى 169 غاية من أهداف هذه الخطة الطموحة بحلول عام 2030 ، كما تؤكد على دور الشباب في بناء الاستراتيجيات الناجحة و الفعالة ، و العمل على تمكينهم و إشراكهم في عملية صنع القرار للمساهمة في بناء مستقبل مستدام ، مع ضرورة التواصل و الوعي المجتمعي في إنجاح جهود الجهات الحكومية في تحقيق المبادرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة .(National Committee on sustainable Development Goals,16/07/2018)

و يمثل الجدول التالي

(جدول رقم 01) : المؤشرات التكميلية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

الرقم	اسم المؤشر	التعريف
1	**مؤشر جودة الهواء**	مؤشر يقيس مدى جودة الهواء من خلال إعطاء معلومات يومية عن مدى صفاء أو تلوث الهواء ؛ و ما قد يسببه من الآثار الصحية السلبية التي قد يعاني منها الإنسان خلال الساعات أو الأيام القليلة بعد استنشاق الهواء الملوث .
2	**مؤشر نسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة**	مؤشر يقيس نسبة النفايات الصلبة المعالجة من إجمالي النفايات الصلبة في الدولة ؛ و ذلك باستخدام طرق المعالجة المختلفة (تدوير، تحويل النفايات إلى طاقة ، التحويل إلى سماد ، التصدير للمعالجة في الخارج / التخلص النهائي) ما عدا الطمر و بما يتوافق مع منهجية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
3	**مؤشر نسبة إسهام الطاقة النظيفة**	مؤشر يقيس مدى إسهام الطاقة النظيفة من جملة أنواع الطاقة
4	**مؤشر ندرة المياه**	مؤشر يقيس نسبة الاستخدام الإجمالي للمياه العذبة من إجمالي موارد المياه المتجددة المتوفرة في الدولة ، بما في ذلك من مياه الصرف الصحي المعالجة
5	**مؤشر الجاهزية الشبكية لقطاع الاتصالات و التكنولوجيا**	مؤشر يقيس مدى جاهزية الدولة لاستغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتعزيز التنافسية من خلال أربع محاور رئيسية : - مدى ملاءمة البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و بيئة الأعمال و الابتكار

		- مدى جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و مدى توفر الخبرات و المهارات اللازمة في الدولة . - مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الأفراد و الحكومة و رجال الأعمال . - الأثر الاقتصادي و الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
6	**مؤشر جودة البنيـــة التحتيـــة للنقل الجوي**	مؤشر يقيس المستوى العام للبنية التحتية في مطارات الدولة و مدى توافقها مع المعايير الدولية
7	**مؤشر جودة البنيـــة التحتيـــة للموانئ**	مؤشر يقيس المستوى العام للبنية التحتية لموانئ الدولة و مدى توافقها مع المعايير الدولية
8	**مؤشر الأداء اللوجستي**	مؤشر يقيس مدى جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية بناءً على استطلاع رأي حول أداء الخدمات اللوجستية من خلال المحاور التالية : - كفاءة إدارة الجمارك و الحدود في سرعة و بساطة التخليص. - نوعية التجارة و البنية التحتية للنقل . - سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية . - كفاءة و نوعية الخدمات اللوجستية . - القدرة على تتبع و تعقب الشاحنات و البضائع و توقيت و صول الشاحنات إلى الموقع المقرر فـــي الوقـــت المحدد
9	**مؤشر البنية التحتية لوســـائل النقـــل و خطـــوط الكهربـــاء و الاتصالات**	مؤشر يقيس مستوى البنية التحتية للنقل و الكهرباء و الاتصالات و ذلك بناءً على استطلاع رأي حول محورين هما : **- البنية التحتية للنقل :** و يشمل هذا المحور المستوى العام للبنية التحتية و مدى جودة الطرق ، و جودة النقل الجوي ، و جودة الموانئ . **- البنية التحتية للكهرباء و الاتصالات :** و يشمل هذا المحور جودة توفير الكهرباء ، و إحصائيات عن عـــدد الاشتراكات في خطوط الهاتف ، و عدد خطوط الهاتف العاملة مقارنة بعدد السكان .
10	**مؤشر الخـــدمات الإلكترونيـــة الذكية**	مؤشر يقيس مدى تطور الخدمات الحكومية الإلكترونية (الذكية) من حيث الوفرة و الجودة و تنوع القنوات ، و مدى استخدام الجمهور لهذه الخدمات
11	**مؤشر زمن حصول المـــواطن على دعم سكني/ مسكن**	مؤشر يقيس مدى تلبية الاحتياجات السكنية لمواطني الدولة ؛ و ذلك بقياس زمن انتظار المواطن الذي قام بتقديم طلب الدعم السكني (المسكن) من تاريخ تقديم الطلب و حتى تاريخ الاستلام الفعلي للدعم السكني/ المسكن .

المصدر: من إعداد الباحث ، اعتمادا على المصدر التالي: **البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة،** (Online)، على الرابط: http://government.ae/ar-/more/uae-future/2020-2021 (تاريخ الزيارة: 2018/11/15)

حيث يوضح الجدول أعلاه حزمة المؤشرات التكميلية المستقبلية التي اعتمدتها دولة الإمارات في قياس التنمية المستدامة ، و التي تتعلق في مجملها بالمحافظة على جودة الهواء ، و على الموارد المائية ، و زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة و تطبيق التنمية الخضراء ، و على صعيد البنية التحتية ، تتطلع الأجندة الوطنية إلى أن تصبح الإمارات الدولة الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات و الموانئ و الطرق ، إضافة إلى تعزيز جودة توفير الكهرباء و الاتصالات لتصبح في مقدمة الدول في الخدمات الذكية ، بالإضافة إلى ذلك و لتحقيق المزيد من الارتقاء في جودة حياة المواطن فقد ركزت الأجندة الوطنية أيضاً على توفير السكن الملائم للمواطنين المستحقين ضمن وقت قياسي ، حيث وضعت عدة رؤى إستراتيجية طموحة هدفها الوصول بالدولة إلى المراكز الأولى عالميا ، و توفير الحياة الكريمة للأفراد و تعزيز سعادتهم ، من خلال تشجيع و دعم الابتكار و التميز ، و التحول إلى اقتصاد المعرفة ، و بناء المدن الذكية ، و ترسيخ مفهوم الثورة الصناعية الرابعة ، مع تمكين مواطنيها و تحفيزهم على استغلال طاقاتهم و إطلاق إبداعاتهم ليساهموا في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة .

خاتمة :

تسعى الدول العربية عامة و دولة الإمارات خاصة إلى مواكبة التطورات العلمية و مواجهة التحديات المحيطة بها من أجل تنفيذ السياسات التي تعنى بتطبيق التنمية المستدامة ، و نتيجة لذلك فقد تم تبني العديد من البرامج و الخطط و الاستراتيجيات قصيرة و بعيدة المدى من شأنها أن تكفل هذه المساعي ، حيث شهدت الفترة الأخيرة انجازات إماراتية كبيرة على صعيد المؤشرات الدولية في القطاعات المختلفة ، و قد حققت قفزة نوعية في حرية الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الرقمي ، و مؤشرات جودة البنية التحتية للمطارات و الموانئ ، و كذلك في مؤشر الجاهزية الشبكية و الخدمات الالكترونية و الذكية ، و مؤشر الشعور بالرفاهية و في مجال التعليم و التعليم العالي و غيرها ....

فقد حقق النموذج التنموي الذي اعتمدته الدولة نجاحا كبيرا و أضاف مخزونا من الخبرات القيمة التي يمكن مشاركتها مع دول أخرى للاستفادة منها ، و علاوة على ذلك فقد قدمت الإمارات معونات سخية للكثير من الدول النامية ، كما تميزت الجهود التنموية بمستوى عالي من الابتكار في الجمع بين مختلف عوامل التنمية المستدامة كالتركيز على مشاريع الطاقة المتجددة التي تساهم في الحد من الفقر و الحفاظ على الموارد و تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي .

و تواجه الإمارات كغيرها من الدول مجموعة من المعوقات و التحديات التي تقف أمام إمكانية تنفيذ مخططاتها و سياساتها التنموية ، و هو ما يستلزم وضع مجموعة من الحلول و الاقتراحات البديلة ، و تكثيف جهودها خاصة في مجال التعاون مع الدول العربية الأخرى ؛ و في مقدمتها الدول المجاورة و المنطوية تحت مجلس التعاون الخليجي في سبيل تحقيق التكامل في المجالات المختلفة ، و حل المشاكل ذات الأبعاد الإنسانية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ، و تعزيز احترام الحقوق و الحريات و تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي وصولا إلى بلوغ التنمية المستدامة المنشودة .

قائمة المراجع :

- Anctil, Francois ; Diaz , Liliana; et Gagnon-Légaré ,Ariane (2016), **DEVELOPPRMENT DURABLE – Enjeux et trajectoires**, Canada : Presses de l'Université Laval, p 09.

- قادري، محمد الطاهر (2013). **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق** ، بيروت: مكتبة حسن العصرية، ص 58 .

- الهيتي، سهير إبراهيم حاجم (2014). **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص 461

- المجلس الأعلى للتعليم (د.ت). **التنمية المستدامة**،(PDF)، ص ص 60-63-65 ، على الرابط: http://watfa.net/download-attachment/RU6Cd486BxQ (تاريخ الزيارة: 2018/05/29).

- كربالي، بغداد؛ و حمداني، محمد (2010). **الاستراتيجيات و السياسات التنموية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية**، مجلة علوم إنسانية ، العدد 45، ص ص 11-12،(PDF) على الرابط: http://www.efpedia.com›arab›uploads›2010 (تاريخ الزيارة: 2018/11/15)

- حنيش، أحمد؛ و بوضياف، حفيظ (23 – 24 أفريل 2018). **التنمية المستدامة و المحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول - ، البليدة: جامعة لونيسي علي -كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير .-

- الخواجة، محمد علا (2006). **العولمة و التنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، المجلد الأول ، بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو و الأكاديمية العربية للعلوم، ص 420 .

- بن الطاهر، حسين(مارس 2012). **التنمية المحلية و التنمية المستدامة "** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 24 ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ص ص 461-462- 463 .

- الحماقي، يمن محمد حافظ؛ و آخرون (د.ت). **مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي و أنواعها معايير و خطوات إعدادها** ، (PDF)، على الرابط: http://www.mof.gov.eg›wrshafiles (تاريخ الزيارة: 2018/11/15)

- تحويل عالمنا (د. ت)، **جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة NSDS GUIDELINES** ، (PDF)، على الرابط: . http :// nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/685 (تاريخ الزيارة 2018/11/15).

- الأمم المتحدة (2017). **تقرير أهداف التنمية المستدامة** ، (د . ن)

- كليكوفسكي، ر.ف؛ و لوتسكييفيتش، ف.أ (1985)، **المعضلات الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان النامية : الإمارات العربية المتحدة**، ترجمة حسان إسحاق ، أبو ظبي: دار ميسل، ص 27

- Courbage, Youssef ; Freer, Courtney ; Gervais, Victor ; et Gunet, Philippe (Mai 2017), **Les Emirats Arabes Unis - Observatoire du monde arabo-musulman et du Sahel-** , Fondation pour la RECHERCHE STRATEGIQUE,(PDF), p 53, available at : https://www.frstrategie.org›web›9...,(16/11/2018).

- المجلس الوطني للإعلام (2016)، **الإمارات العربية المتحدة** ، أبو ظبي: الكتاب السنوي لدولة الإمارات ، 2016 ، ص ص 58- 60

National Committee on sustainable Development Goals, (16/07/2018)., **United Arab Emirates and the 2030 Agenda for Sustainable Development- Excellence in Implementation-**, UAE: Voluntary National Review UN High Level Political Forum, pp 04-08.

- **البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة**، (Online)، على الرابط: http://government.ae/ar-/more/uae-future/2020-2021 (تاريخ الزيارة: 2018/11/15)

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ملاس حسيبة (2019)، **تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة -** الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 11 (04)/ 2019 الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص (35-46)